برنامج الامم المتحدة للبيئة
خطة عمل البحر المتوسط

UNEP

الحد من التلوث الناجم عن المصادر البرية

جزء من التنمية المستدامة في إقليم المتوسط

MEDPOL
برنامج مد - بول

GEF
المشروع المتوسطي للمرفق العالمي للبيئة

للإطلاع على مزيد من المعلومات يمكن الحصول على مطبوع مفصل
عن الحد من التلوث الناجم عن مصادر برية من برنامج مدبول والمشروع المتوسطي للمرفق العالمي للبيئة.

UNEP

United Nations Environment Programme
Mediterranean Action Plan
Coordinating Unit
48, Vassileos Konstantinou Avenue | 116 35 Athens | Greece
Tel: +30 210 72 73 100 | Fax: +30 210 72 53 196/7
E-mail: unepmedu@unepmap.org
www.unepmap.org

MEDPOL
Programme for the Assessment and Control of Marine Pollution

GEF
Mediterranean Project

اخراج الطبعة العربية معاوية محمدين الرسوم ف. الفيتيربو طباعة الاخوان كوندوروسيس ٢٠٠٣

المساعدة على تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي

يعتمد النجاح في تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي اعتماداً كبيراً على التمويل المستدام لعناصره المنفردة على المستوى الوطني. وعلى هذا فإن هدف أمانة خطة عمل المتوسط هو استحداث الآليات الإدارية، والقانونية، والمالية للتمويل المستدام لبرنامج العمل الاستراتيجي ومساعدة الحكومات في تنفيذ تلك الآليات عبر مواءمتها مع المتطلبات الوطنية.

وبالإضافة إلى توفير المساعدة للبلدان في إعداد برامج رصد الامتثال، فإن برنامج "مد - بول" يطلق المبادرات في ميدان التفتيش وإنفاذ التشريعات عبر إنشاء شبكة إقليمية غير رسمية لإقامة الاتصالات وتيسير تبادل المعلومات بين الخبراء الإقليميين لحماية البيئة والشبكات المعنية الأخرى.

وسعياً وراء تحسين آفاق التنفيذ الناجح لبرنامج العمل الاستراتيجي تجري العناية بقضايا أخرى في كل بلد، مثل طبيعة الهيئة التي ستتولى أمر العناية بأنشطة برنامج العمل الاستراتيجي، ونوع الآلية التي سترصد وتقيم التقدم المحرز في كل الأنشطة الجاري تنفيذها.

وتُزوِّد البلدان أيضاً بإرشادات مفصلة عن طرق حساب الميزانيات الوطنية لما يُطلق من مواد ملوِّثة مستهدفة ومقادير الخفض الفعلية في المواد الملوِّثة اللازمة لتحقيق أهداف برنامج العمل الاستراتيجي على المستوى الوطني. وفي سبيل ذلك تقوم خطة تشغيلية بتوفير التوجيه بشأن تحديد القيم القاعدية التي تُقدَّر على أساسها أنشطة خفض المواد الملوِّثة.

الحد من التلوث الناجم عن المصادر البرية

تضاعف عدد سكان الدول الساحلية المتوسطية تقريباً على مدى السنوات الأربعين الماضية، ومن المنتظر أن يصل هذا العدد إلى نحو ٦٠٠ مليون نسمة عام ٢٠٥٠ و يتجمع ثلث سكان البلدان المتوسطية حالياً في المناطق الساحلية الضيقة. وفي الوقت ذاته يهجر السكان المناطق الريفية ويتدفقون على المراكز الحضرية الضخمة على السواحل.

ويفد معظم سياح المتوسط البالغ عددهم قرابة ٢٠٠ مليون سائح سنوياً إلى المناطق الساحلية، علماً بأن عددهم قد تضاعف على مدى عشرين سنة فحسب. ومن المنتظر أن يشتد ضغط السياحة الجماعية اكثر فاكثر في المستقبل.

القضايا الماثلة: الضغط الناجم عن الأنشطة البرية

تنتج المستوطنات البشرية المكتظة القائمة على طول سواحل المتوسط كميات ضخمة من مياه الصرف البلدية. وفي الوقت الراهن فإن نسبة ٥٥ في المائة فحسب من المدن الساحلية التي يزيد عدد سكان كل منها عن ١٠،٠٠٠ نسمة تستفيد من خدمات وحدات معالجة مياه الصرف.

ومع تكثيف الزراعة، زاد استخدام مبيدات الآفات زيادة كبيرة في بلدان المتوسط على مدى السنوات العشرين الماضية، مما يهدد نوعية المياه الجوفية والسطحية على حد سواء.

وتنتشر منشآت الطاقة والمنشآت البتروكيميائية والصناعات الكيميائية انتشاراً واسعاً على سواحل المتوسط وضفاف أنهاره، إلى جانب العديد من مصافي النفط، ومصانع الأسمنت، ومصانع الفولاذ، والمدابغ، ومصانع تجهيز الأغذية، والصناعات النسيجية، ومصانع اللب والورق.

وتعتبر مياه الصرف الصناعية ناقلا هاماً من نواقل المواد الملوِّثة، بما في ذلك الزيوت، والمعادن، ومواد التنظيف، والمواد المذيبة، والكيميائيات العضوية. ومن أخطر فئات المواد التي ينتجها القطاع الصناعي ويطلقها فئة المواد الملوِّثة السامة والمداومة والمتراكمة أحيانيا. وتشمل هذه الفئة الزئبق، والكادميوم، والرصاص، وبعض المركبات المعدنية العضوية، والعديد من المركبات العضوية المعروفة باسم المواد الملوِّثة العضوية المداومة.

وعلى طول المواقع الساحلية وفي المناطق البحرية القريبة تشتد ظاهرة التأجن بسبب إطلاق مقادير مفرطة من الفوسفات والنتروجين. ومع أن الحوادث في مُرفق النفط تشكل نسبة العُشر فقط من حوادث التلوث بالهيدروكربونات النفطية، فإنها تتسبب، جنباً إلى جنب مع عمليات التصريف الروتينية من المنشآت البرية، في ارتفاع نسب تركيز تلك المواد في المتوسط.

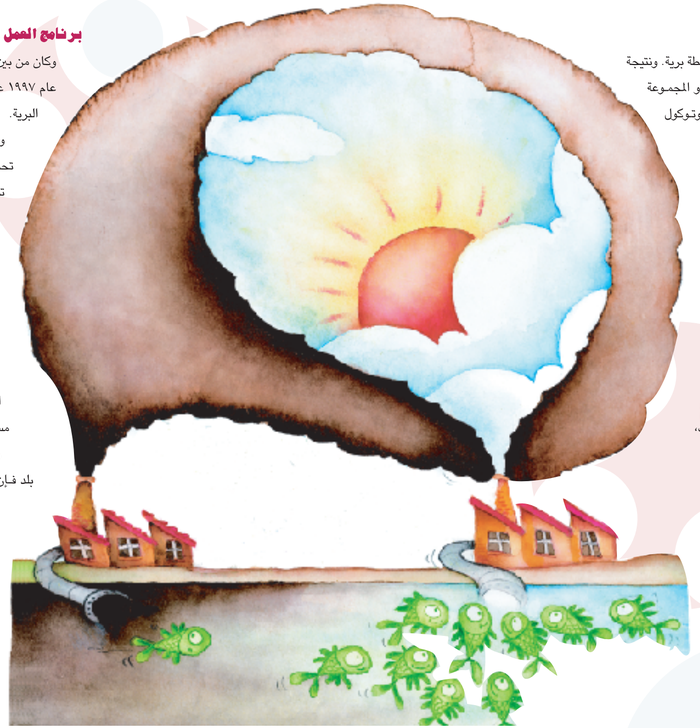

الرد: حماية المتوسط من التلوث الناجم عن مصادر برية

أدركت بلدان المتوسط في عقد السبعينات أن التلوث البحري يرجع أساساً إلى أنشطة برية. ونتيجة لذلك وبُعيد اعتماد خطة عمل المتوسط واتفاقية برشلونة، فقد أقرت بلدان المتوسط و المجموعة الأوربية ووقعت على برتوكول حماية البحر المتوسط من التلوث من مصادر برية بروتوكول LBS) الذي دخل حيز التنفيذ في يونيو / حزيران عام ١٩٨٣)

بروتوكول التلوث من المصادر البرّية المعدَّل

مثَّلت قمة الأرض في ريو عام ١٩٩٢ منعطفاً أدى في نهاية المطاف إلى تعزيز تحول برنامج مدبول التابع لخطة عمل المتوسط نحو منع ومكافحة التلوث الناجم عن مصادر برية. ونتيجة لذلك فإن الدول المتوسطية والمجموعة الأوربية وافقت على جدول أعمال القرن الحادي والعشرين في إقليم المتوسط الذي يدعو إلى مراعاة الاعتبارات البيئية في السياسات العامة. وفي أعقاب ذلك مباشرة تم تعديل اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها اعتباراً من عام ١٩٩٥،

ويغطي البروتوكول المعدَّل، الذي يحمل اسم بروتوكول حماية البحر المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية، البحر الأبيض ذاته إلى جانب كل المستجمعات المائية، والمياه الواقعة في الجهة الداخلية من الحدود الإقليمية ، مثل المياه المالحة، والمستنقعات، والبحيرات الساحلية.

برنامج العمل الاستراتيجي

وكان من بين النجاحات الكبرى التي أسفرت عنها جهود مكافحة التلوث البري موافقة البلدان المتوسطية عام ١٩٩٧ على برنامج العمل الاستراتيجي الرامي إلى التصدي لظاهرة التلوث الناجم عن الأنشطة البرية.

وهذا البرنامج ذو الوجهة العملية هو مبادرة من مبادرات برنامج "مد - بول" ويهدف إلى تحديد الفئات ذات الأولوية من المواد والأنشطة الملوِّثة للتخلص منها تماماً أو لضبطها عبر تدخلات مخصوصة ووفقاً لجدول زمني مسبق التحديد. ويشكل برنامج العمل الاستراتيجي ركيزة تنفيذ بروتوكول المصادر البرية على مدى السنوات الخمس والعشرين المقبلة.

وترتبط الأنشطة التي يُعنى بها برنامج العمل الاستراتيجي بالبيئة الحضرية والأنشطة الصناعية، مع اهتمام خاص بمصادر إطلاق المواد السامة والمداومة والمتراكمة أحيانياً، ولاسيما المواد العضوية المداومة.

وبعد وقت قصير من اعتماد برنامج العمل الاستراتيجي حظي بإقرار مجلس المرفق العالمي للبيئة باعتباره برنامجاً مهماً يتعامل مباشرة مع بعض الشواغل الرئيسية المتصلة بالمياه الدولية. ونتيجة لذلك فقد وافق هذا المجلس عام ١٩٩٨ على مشروع متوسطي للمرفق العالمي للبيئة يبدأ في كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠١ ويستغرق ثلاث سنوات ويشتمل على مساهمة بقيمة ستة ملايين دولار لتنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي على المدى الطويل.

وبعد اعتماد جميع الأهداف والأنشطة المحددة في برنامج العمل الاستراتيجي من قِبل كل بلد فإن من الواجب وضع خطط وطنية للعمل. وفي الحقيقة فإن تنفيذ خطط عمل وطنية مخصوصة لمكافحة التلوث الناجم عن مصادر برية هو النتيجة التشغيلية طويل الأجل للبرنامج المذكور.

ويعتبر إعداد دراسات الاستثمار الأولية لمجموعة مختارة من البقاع الساخنة من بين أهم عناصر برنامج العمل الاستراتيجي. ومن المنتظر أن تقود هذه الدراسات مباشرة إلى قيام البلدان والجهات المانحة بتوظيف الاستثمارات في المشروعات الهادفة إلى استئصال أو تقليل التلوث العابر للحدود في مجموعة مختارة من البقاع الساخنة.